إعادة هيكلة الأمن: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إفريقيا ما بين المهام العسكرية والعمليات الأمنية– الإنمائية

Restructuring security:The Role of Private Military and Security Companies in Africa between Military functions and Security and developmant operations

د.سوزي رشاد

جامعة ٦ أكتوبر

المستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة مفهوم وتصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في هيكل نظام الأمن الدولي الحالي كفاعل مؤثر خاصة مع ظهور تهديدات أمنية جديدة استدعت توسيع مفهوم الأمن وتعميقه من مفهوم الأمن على مستوى الدولة إلى أمن المجتمعات والأفراد، ومن القضايا العسكرية إلى القضايا غير العسكرية، بالاضافة إلى ظهور مفهوم الحوكمة الأمنية وتوزيع عملية صنع السياسات الأمنية بين الحكومات الوطنية والفواعل الدولية الأخرى، وتطوير أشكال شبكية جديدة للتنسيق بين الجهات الحكومية والغير حكومية، ودراسة مدى انتشار تلك الشركات في إفريقيا على وجه الخصوص من خلال تقديمها للخدمات القتالية والتأمينية والمساهمة في توفير البيئة المناسبة لتحقيق التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية وجود تلك الشركات، حيث لا تعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على تآكل سيادة الدولة بل إلى إعادة تشكيلها، فتعمل كل من الدولة والجهات الفاعلة الخاصة من أجل تعزيز سلطة الدول السيادية داخل حدودها وخارجها باعتبارها انعكاس لتطور بيئة الأمن الدولي وضروريات إعادة هيكلته ليشمل بجانب الدولة فواعل دولية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إفريقيا، الحوكمة الأمنية، الحوكمة والشبكات، خصخصة الأمن.

Abstract

The research paper aims to study the concept and escalation of the role of private military and security companies in the structure of the current international security system as an influential actor, especially with the emergence of new security threats that necessitated the expansion and deepening of the concept of security from the concept of security at the state level to the security of communities and individuals, and from military issues to non-military issues, In addition to the emergence of the concept of security governance, the distribution of security policy-making between national governments and other international actors, the development of new network forms for coordination between governmental and non-governmental agencies, and a study of the extent of the spread of these companies in Africa in particular by providing combat and insurance services and contributing to the provision of the appropriate environment. To achieve development, the study concluded the importance of the existence of these companies, as private military and security companies do not erode the state's sovereignty but rather reform it, so both the state and private actors work to strengthen the authority of sovereign states within and outside their borders as a reflection of the development of the international security environment and the necessities Restructuring it to include, in addition to the state, other international actors.

Key words: PMSCs, Africa, security governance, governance and networks, security privatization.

مقدمة:

يمر المجتمع الدولي بتحول في طريقة إدارة الأمن حيث أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولا في طبيعة التهديدات الدولية، وبالتزامن مع الطريقة التي يدار بها الأمن اليوم أصبح دور الأمن الخاص واستخدامه أكثر انتشارًا في العديد من النزاعات الإنسانية وفي أحداث ما بعد الصراع، لدرجة أن صناعة الأمن الخاص العالمي أصبح بالفعل أمرًا واقعًا. وأصبحت هذه الصناعة التي يمكن القول أنها نابعة مما كان يُعرف سابقًا بالمرتزقة يشار إليها الآن بشكل أكثر شيوعًا على أنها شركات عسكرية أو أمنية خاصة. وقد أدى الانتشار المذهل لمقدمي خدمات الأمن في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة إلى محاولة الأكاديمين فهم الظهور الجديد لصناعة تتولى بالفعل مهام أساسية في توفير الأمن العالمي. أثارت مثل هذه التطورات المستمدة من الاتجاهات الأوسع في العولمة والخصخصة القلق بين الكثيرين الذين يرون أن العمليات الأمنية الخاصة غير خاضعة للرقابة وغير منظمة ولها آثار طويلة الأجل لم يتم فهمها بالكامل بعد.

اشكالية الراسة: تتبلور اشكالية الدراسة في البحث في مدى صحة ما تثيره الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في تحدي الافتراضات التقليدية حول أدوار الدولة القومية باعتبارها البطل الرئيسي في الشؤون العسكرية وكضامن للأمن المادي لمواطنيها من خلال سؤال محوري هو **هل تمثل تلك الشركات تهديدا لهيمنة الدولة على أدوات العنف المادي أم تعد شريك لها في فرض سيادتها، خاصة مع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، وارتباط الأمن بالتنمية مما يتطلب إعادة توزيع مهمات الأمن بين الدول والفواعل الأخرى ضمن هيكل أوسع للحوكمة الأمنية.**

ومن هذا السؤال المحوري تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما طبيعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وكيف نشأت وانتشرت خاصة في إفريقيا؟

٢. ما هي طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة التي ساعدة على انتشار تلك الشركات؟

٣. ما هي النماذج المختلفة لعمل تلك الشركات في القارة الإفريقية وكيف أثرت عليها؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على **منهج إعادة هيكلة الأمن** ((The restructuring of security Approach الذي يعتمد على دراسة التحولات المستجدة في طبيعة التهديدات الأمنية التي تتطلب إعادة هيكلة النظام الأمني

التقليدي وادماج مجموعات أخرى يطلق عليها "مجموعات الأمن العالمية" global security complexes التي تشمل عدد من الكيانات مثل المنظمات الدولية والاقليمية والغير حكومية والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي تعمل على مواجهة تلك التهديدات بالتعاون مع نظم الأمن التقليدية.

المراجعات الأدبية: literature review

تناولت العديد من الدراسات موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ونستعرض هنا أهم الأدبيات السابقة من خلال تقسيمها إلى مجموعة الأدبيات النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات نظرية لظاهرة شركات الأمن الخاصة، ومجموعة الأدبيات التطبيقية التي درست دور تلك الشركات في القارة الأفريقية.

أولا: الدراسات النظرية:

- **دراسة بعنوان "التهديدات الحديثة والفواعل الجديدة في الأمن الدولي"[١] لـ Elke Krahmann** تناولت تغير طبيعة التهديدات الأمنية سواء الجريمة العابرة للحدود أو الارهاب أو الأوبئة والأمراض وغيرها من التهديدات التي كان لها أثر على صعود مفهوم الحوكمة الأمنية وتطورات بنية النظام الدولي التي استدعت هياكل أمنية جديدة لها سمات مختلفة عن الهياكل الأمنية الحكومية ولها علاقات متداخلة مع الدولة من خلال مجموعة من الشبكات العالمية مبنية على مفهوم الحوكمة الأمنية العالمية. بالاضافة إلى مبادئ النيوليبرالية وخصخصة القطاع العام وانعكاس ذلك على القطاع الأمني نفسه.
- **دراسة بعنوان " خصخصة الوظائف الأمنية والعسكرية وزوال الدولة القومية الحديثة في إفريقيا" ل Michelle Small** [٢] والتي انقسمت إلى قسمين؛ القسم الأول رسخ العلاقة بين الدولة والأمن، والدولة والشركات الخاصة والآثار المترتبة على حالة الكيانات البديلة التي توفر الأمن واعتبار "الدولة الفيبرية" Weberian state' نقطة البداية لمناقشة مدى احتكار الدولة لوسائل القهر، أما الجزء الثاني فينتقل إلى النظر في العوامل الكامنة وراء ظهور PSI شركات الأمن الخاصة، والشركات العسكرية الخاصة، وما هي الديناميكيات التي تدعم وجودها أو تديمه، ويدرس الدور الذي لعبته نهاية الحرب الباردة في انتشار تلك الشركات وكذلك إلى أي مدى أدت التغييرات في السوق ونوع التهديدات الأمنية وقدرات الدولة إلى دفع القطاع الخاص إلى الأمام.

- **دراسة بعنوان " إعادة التفكير في السيادة: تداعيات دور شركات الأمن الخاصة في منع وتنظيم التدفقات غير المصرح بها" لكل من Yildiz &Lacin** [٣]الهدف من هذا المقال هو دراسة الآثار المترتبة على الدور المتزايد لشركات الأمن الخاصة داخل حدود سيادة الدولة وخارجها. يجادل هذا المقال بأن القوة المتزايدة لشركات الأمن الخاصة في منع وتنظيم التدفقات غير المصرح بها للأفراد والبضائع تنتج اتجاهات متناقضة لسيادة الدولة. نظرًا لأن شركات الأمن الخاصة تؤدي أدوارًا كانت في السابق خاضعة للسلطة الحصرية للجهات الحكومية ، وبالتالي فقدت الدول حصريتها فيما يتعلق بأدوارها القسرية والأداءية. ومع ذلك ، فإن خصخصة الأمن هي نتيجة لقرارات مدروسة من قبل الجهات الحكومية لزيادة قوتها القسرية ضد عابري الحدود غير المصرح لهم. على الرغم من إضعاف سيادة الدول مع خصخصة المجال الأمني، تعمل كل من الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة على تعزيز سلطة الدول السيادية من خلال استبعاد وردع التحركات غير المصرح بها للأشخاص والبضائع.

ثانيا: الدراسات التطبيقية:

- **دراسة بعنوان " قلب مجرى الحرب:** تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على مكافحة التمرد في نيجيريا ضد بوكو حرام" للكاتبة[٤] Caroline Varin تقيم الدراسة الدور الذي لعبته الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في استراتيجية مكافحة التمرد في نيجيريا، جنبًا إلى جنب مع رد الفعل اللاحق لوسائل الإعلام الدولية والمحلية على إسناد أعمال العنف إلى شركات أجنبية. يخلص المقال إلى أنه على الرغم من الصورة المحسّنة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في العالم، والتأثير الفعلي للمتعاقدين على جهود مكافحة التمرد النيجيرية، لا تزال وصمة المرتزقة تعصف بالصناعة لا سيما في أفريقيا.
- **دراسة بعنوان " التوسط بين الصراع والأمن:** شركات الأمن الخاصة كبنية تحتية للأمن في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري " للكاتب Gideon van Riet[٥] يحلل المقال إشكالية الجريمة والشرطة في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري. وهو يعتمد على البيانات الأولية التي تم جمعها من الخدمات الشرطية الخاصة والعامة لتفسير دور شركات الأمن الخاصة في نظام الحكم بعد الفصل العنصري وتخلص المقالة إلى أن تلك الشركات تعمل على توفير الأمن للطبقات العليا والمتوسطة التي تسكن في الضواحي وتستطيع دفع تكلفة مثل تلك الشركات، وفي نفس الوقت تعمل على تجنب انفجار الصراع بين العنصري

المتجذر في البنية التحتية لجنوب أفريقيا عن طريق تجنب تعامل تلك العناصر مع بعضها البعض إلى حد ما .

بناء على ما سبق تحاول هذه الدراسة تقديم رؤية تجمع ما بين الدور العسكري والدور الأمني– التنموي لشركات الأمن الخاصة في إفريقيا وذلك من خلال محورين أساسيين؛ يتناول **المحور الأول** مفهوم ونشأة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والتفسيرات النظرية لتغير هيكل الأمن وظهور تلك الشركات كفاعل دولي مؤثر، أما **المحور الثاني** فيتناول نماذج تطبيقية لدور تلك الشركات في إفريقيا متمثلا في الدور العسكري والدور الأمني الإنمائي.

المحور الأول: الاطار النظري للشركات العسكرية والأمنية الخاصة Private military and security companies.

أولا: المفهوم: اختلفت الآراء حول مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إذ تعددت التعريفات والمصطلحات والمسميات التي أطلقت على هذه الشركات، حيث أطلق عليها قبل وجود إطار مؤسسي ينظمها أنها شركات تجنيد وتأجير المرتزقة، أو شركات المرتزقة، أو المرتزقة فقط، ويصف هذا المصطلح بحد ذاته "جنديًا على استعداد لبيع مهاراته العسكرية لمن يدفع أعلى سعر بغض النظر عن السبب".[٦] وقد بات هذا المصطلح يلازمها فترة طويلة، فقد اعتبرت الشركات امتدادا لمفهوم المرتزقة، وأنها عملت على استيعابهم وخلق نوعًا جديدًا من الجنود يختلف تمامًا عن جيوش المواطنين النظامية والقوات المحترفة، هؤلاء الجنود هم موظفون في شركات يسعون إلى الربح وليس لديهم علاقات خاصة بأصحاب المصالح[٧] ، إلا أن هذا المفهوم تطور بعد ظهور شركات تمتهن تقديم الخدمات العسكرية والأمنية أطلق عليها الشركات العسكرية الخاصة أو الشركات الأمنية الخاصة (PSC)، أو شركات الحماية الأمنية، أو المقاولون، أو المتعاقدون المدنيون، أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) فأصبح ينظر اليها على أنها شكل حديث من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، تحقق أهدافها في الغالب عن طريق الاكراه، حيث تعتمد على مفهوم التهديد والقوة أكثر من مفهوم الشراكة، وتضاعف قوتها بالتحالف مع المؤسسات المحلية التي تكون أساس الحفاظ، بل ومضاعفة قوة تلك الشركات، وبالتالي أطلق على نموذج الشراكة هذا ما يسمى "بالعنف المخصص" privatized violence.

وتمثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الآن أشكالًا مؤسسية على غرار بقية الأعمال التجارية في عالم اقتصادي موحد غالبية عملائها حكومات دول(٨).

وقد تناولت عدة وثائق دولية التعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، كما جاء ذكر هذه الشركات في التقارير الدورية للأمم المتحدة حول النزاعات المسلحة، حيث عرفها مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة عام ٢٠٠٦ The Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) بأنها تمثل شركات تجارية تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والمنازعات، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم العملياتي والدعم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة، والمعدات العسكرية وصيانتها ولهذه الشركات هيكل تنظيمي فهي شركات تجارية مسجلة دافعها تحقيق الربح بشكل أساسي وليس لها أهداف سياسية(٩).

ويعرفها Theodore Baird من خلال ثلاثة مستويات حسب الاحتياجات الدولية(١٠): **المستوى الأول** هو مستوى الخدمات الأمنية الخاص بالانتاج العسكري واستخدام القوة المباشر، **المستوى الثاني** وهو مستوى الخدمات التقنية والدعم اللوجستي المزدوجة الاستخدام والتي يمكن تكييفها على السياق القتالي أو السياق المدني بما في ذلك سياقات مراقبة الحدود والتدريب والأنشطة الاستخباراتية، أما **المستوى الثالث** فهو المشاركة في أنشطة الضغط حيث تمثل قطاعا ذا أهمية مالية كبيرة للدول الحاضنة لتملكها ميزانيات ضخمة، فعلى سبيل المثال بلغ حجم مبيعات مثل تلك الشركات في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤، ٧٩,٣ مليار يورو.

أما Perter W. Singer فأطلق على هذه الشركات مصطلح "**سن الرمح**" Tip of the spear في ساحة المعركة وميزها على أساس "**نوع الخدمات**" ونوع القوة المستعدة لاستخدامها، والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي: مؤسسات الإمداد العسكرية Military provide firms التي تقدم الخدمات في خط الجبهة، ومجموعة مؤسسات الاستشارات العسكرية Military consulting firms التي تقدم الخدمات الاستشارية والتدريبية، ومجموعة الدعم العسكرية Military Support firms وهي المؤسسات التي تقدم مساعدات ومعونات غير عسكرية تشمل وظائف لوجستية من قبيل اطعام القوات وتوفير أماكن مبيته بالاضافة إلى العمليات الاستخبارتية(١١).

كذلك استخدمت Deborah Avant تشبيه سن الرمح في تعريفها لتلك الشركات مستندة على "**العقود**" **Contracts**التي تبرمها تلك الشركات وليس الخدمات التي تقدمها حيث رأت أن تصنيف الشركات بناء على نوع الخدمات التي تقدمها قد لا يعكس الواقع، فالشركة نفسها يمكن أن تقدم أنواع مختلفة ومتعددة من الخدمات في كل عقد، بمعنى الشركة قد تقدم نوع الخدمة (أ) في عقد (١)، وتقدم نوع الخدمة (ب) في عقد (٢)، وصنفت Avant الخدمات إلى نوعين من الوظائف: **وظائف شرطية** تتمثل في تأمين المواقع العسكرية، وتأمين المواقع الغير عسكرية (الحيوية)، وتقديم الاستشارات والتدريبات الشرطية، ومنع الجريمة والوصول إلى المعلومات، **ووظائف عسكرية** تتمثل في الدعم العملياتي المسلح، والدعم غير القتالي في مسرح العمليات والاستشارات العسكرية غير القتالية والتدريب العسكري، والدعم اللوجيستي[١٢]. وقد امتلكت هذه الشركات القدرة على حشد الجيوش والقوات البحرية وإعلان الحروب والحصول على حقوق التجارة وإنشاء الموانئ والمدن، كل ذلك نيابة عن دولهم الأصلية. وبهذه الطريقة عملوا كـ "كيانات لها شبه سيادة"semi-sovereign entities" تتمتع بامتياز صنع الحرب والعنف.

ثانيا: النشأة: من الصعوبة بمكان الحسم ببداية نشأة وظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ككيانات تجارية لها وضع قانوني تمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام، فالبعض يرجع نشأة هذه الشركات إلى عام ١٩٤٩ وتحديدا عقب الحرب العالمية الثانية عندما تأسست شركة Dyncorp من قبل عدد من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية وكان نشاط الشركة وقتئذ هو توفير أفراد يملكون خبرات فنية في مجال صيانة الطائرات العسكرية، بينما يرجع البعض الآخر نشأة هذه الشركات إلى الستينات عندما قام الكولونيل ديفيد ستيرلينغ David Stirling بتأسيس شركة Watch Guard international Guardعام ١٩٦٧ التي اعتمدت على توظيف أفراد سابقين من القوات الجوية الخاصة للقيام بتدريب عسكري لأفراد قوات دول أجنبية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا[١٣]. وبالرغم من الاختلاف حول تاريخ تأسيس هذه الشركات إلا أنها بحلول منتصف السبعينيات كانت هذه الصناعة قد أثبتت نفسها بالفعل كممثل تجاري جاد. لكن لم تبدأ الصناعة في تحقيق نمو كبير حتى نهاية الحرب الباردة، وانتشرت على نطاق أوسع بعد هجمات ١١ سبتمبر[١٤] ، وبالرغم من منع القانون الدولي أعمال المرتزقة إلا أن تعريفه للمفهوم كان ضيق للغاية لا يشمل الشركات الأمنية الخاصة في ذاتها والتي قامت على مبدأ الخصخصة privatization في المجال الأمني من تحويله

من القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي تعرف في المؤسسات العسكرية "بخصخصة الامن" security privatisation.

وتشير التقديرات إلى أن السوق العالمي للأمن الخاص تبلغ قيمته حوالي ٣ مليارات دولار. هذا الرقم، مع ذلك، مخصص فقط لتوفير الأمن ولا يشمل خدمات مثل التدريب وإزالة الألغام والدعم اللوجستي، والآن حوالي ٧٠ في المائة من هذه الشركات هي في الأصل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

ويشير منظروا الأمن إلى أن صعود شركات الأمن الخاصة بعد نهاية الحرب الباردة هو مؤشر على فقدان الدولة لاحتكارها للقوة العسكرية القسرية لصالح الأمن الخاص، كما يذهب بعض المراقبين إلى أبعد من ذلك ويشجعون نشاط هذه الشركات، على سبيل المثال يجادل ألفين وهايدي توفلر بأنه عندما تفقد الدول بالفعل احتكار العنف فمن المهم وجود بديل لها، وبالتالي يمكن إنشاء قوات عسكرية تطوعية من قبل شركات خاصة لخوض الحروب على أساس رسوم تعاقدية[١٥]. الا أن دنيجان Dunigan يحلل أهمية تلك الشركات من حيث مدى "الفعالية العسكرية"military effectiveness من خلال سبع مهام محددة مرتبطة بها هي: القتال الحربي، ومهمة الإخلاء، وحفظ السلام، ومكافحة التمرد، ومكافحة الإرهاب، والمساعدة الأمنية، وإعادة الإعمار[١٦].

وبالنسبة للعلاقة بين الشركات الخاصة وحكومتها فهي علاقة معقدة ليست ذات اتجاه واحد حيث تكون الحكومة هي السيد والشركة هي التابع، فيقدم أورتز صورة للعلاقة حين يذكر أن الشركات تتمتع بمساحة جيدة من الاستقلالية عن حكومتها فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة والحفاظ على جيوشها، وبالتالي فالشركات الخاصة والدول يتشاركوا في نفس الخصائص المتعلقة بالحفاظ على القوة والجيوش، ومن هنا فتتمتع تلك الشركات بنفس خصائص الدولة الحديثة وهذا ما يجعل الخط الفاصل بين السلطات العامة للدولة والحقوق والواجبات الخاصة بشركات الأمن الخاصة غير واضح[١٧] ، أما دنيجان فيكشف ثلاثة نماذج متميزة أو علاقات بين القوات الأمنية الخاصة والقوات النظامية، النموذج الأول يظهر في حالة وقوف قوات الأمن الخاصة المنتشرة جنبًا إلى جنب مع الجيش الوطني وأشار إلى حالة كلا من أفغانستان والعراق، والنموذج الثاني هو نموذج الشركات الخاصة التي تم توظيفها بدلاً من الجيوش الوطنية مثل ما حدث في كرواتيا ولبنان وسيراليون. أما النموذج الثالث فتفحص المرتزقة والقوات المساعدة المدمجة في الجيوش الوطنية[١٨].

ثالثا: إعادة هيكلة الأمن وتفسير ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل مؤثر: ظهرت عدة تفسيرات نظرية لتبرير أهمية إعادة هيكلة الأمن وضرورة وجود فواعل أخرى مثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة والاتجاهات الحديثة لخصخصة الأمن وأهمية تلازم الأمن مع ضرورات التنمية بمفهومها الشامل المعتمد على الفرد، وتضمنت تلك الاتجاهات ما يلي:

١- **منظور تغير بيئة التهديد الأمني Changing threat environment:** إن تغير بيئة التهديد أدى إلى تغير في عملية صنع السياسة الأمنية وتنفيذها making and implementation of security policies، وتغير في التحليل النظري للأمنtheoretical analysis of security ، ويعرف "التهديد الأمني" على أنه حدث له عواقب سلبية محتملة على بقاء أو رفاهية دولة أو مجتمع أو فرد، ويشير المفهوم إلى عدة ملاحظات(١٩) ؛ أولاً: أن التهديد الأمني يشير إلى حدث مستقبلي محتمل، أي أن تقييم شيئًا ما أنه يمثل تهديدًا يعتمد إلى حد كبير على الاحتمال المنسوب إلى الحدث، فيُنظر إلى بعض الأحداث السلبية على أنها غير مرجحة لدرجة أنها لم تعد تُعتبر تهديدًا أمنيًا، ثانيًا: يتسم التهديد الأمني بكثافة آثاره المحتملة، أي ما إذا كان يعرض للخطر بقاء البشر أو مجرد رفاههم، ثالثًا: يتم تعريف التهديد الأمني من خلال النطاق الجغرافي لتأثيراته، رابعا: يمكن تصنيف طبيعة التهديد الأمني حسب موضوعه، حيث يتم التمييز بين التهديدات وفقًا لما إذا كانت موجهة إلى جماعة، مثل دولة أو عرق أو مجموعة دينية، أو إلى أفراد.

أ.سمات التهديدات الأمنية الجديدة:

- **احتمالية عالية للحدوث في ظل الأشكال الجديدة من التهديدات(٢٠)** ؛ فالتهديدات الجديدة تزيد احتمالية حدوثها في ظل الأشكال الجديدة من التهديدات مثل الارهاب، والجريمة عبر الوطنية والصراعات الأهلية والأمراض الوبائية والتي تعتبر أكثر انتشارا، فعدد ضحايا الارهاب في ارتفاع منذ الستينات، كما أن ضحايا الأمراض والأوبئة في تزايد كبير، فقد حصد مرض الايدز حياة ٣ ملاين في عام ٢٠٠٣، كما حصد فيروس كورونا المستجد حياة مليون و٨٦١ ألف شخص في عام واحد، مما يجعل الفرصة الإحصائية لأي فرد يتأثر مباشرة بواحد أو أكثر من هذه التهديدات خلال حياته اليوم أعلى بكثير من خطر الحرب النووية التي كانت خلال فترة الحرب الباردة.

- **لا تستهدف الدول فقط بل المجتمعات والأفراد**[٢١] ؛ فالتهديدات الجديدة مثل الحرب الأهلية والإرهاب والجريمة العابرة للحدود وانتشار الأسلحة الصغيرة والأوبئة والأمراض، هي تهديدات عبر وطنية. وباستخدام نفس التقنيات ووسائل النقل التي أفادت عولمة التجارة والتمويل، توضح هذه التهديدات الأمنية عبر الوطنية أن التكامل العالمي لا يمكن أن يؤدي فقط إلى فرص جديدة ولكن أيضًا إلى مخاطر جديدة. وعلى وجه التحديد، فإن قدرتهم على عبور الحدود الوطنية مع القليل من العوائق تقوض الأحكام الأمنية التي وضعها نظام قائم على الدول القومية ذات السيادة.Sovereign nation-states .

وبناء على الأشكال الجديدة والسمات المختلفة للتهديدات كان على الحكومات والمنظمات الدولية أن تدرك أن ترتيباتها الأمنية المعمول بها مثل القوات المسلحة الدائمة الكبيرة وحماية الحدود الوطنية، غير مناسبة لمحاربة التهديدات عبر الوطنية الجديدة. ومع ذلك فلا يكفي أن تكيف الحكومات استراتيجياتها لمواجهة هذه التهديدات الأمنية، بل أصبح هناك حاجة في إعادة النظر في مفهوم الحدود الوطنية والسيادة التي وفرت الأساس للأمن الوطني والدولي في الماضي والتي أصبحت الآن تشكل عقبة في كثير من الأحيان، ومن هنا تتطلب التهديدات عبر الوطنية إعادة النظر في هيكلة الأمن وكيفية تحقيقه بالتعاون مع فاعلين غير حكوميين لمواجهة ذلك النوع من التهديدات.

وقد انقسم هؤلاء الفاعلون إلى نوعين؛ **النوع الأول** يتمثل في الجهات الفاعلة الخاصة مثل الشركات الخاصة والجمعيات المحلية وجماعات الضغط المحليه وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، أما **النوع الثاني** فيتمثل في المؤسسات المتعددة الأطراف التي شكلتها الدول القومية ذات السيادة.

ويقر بعض الكتاب بأن شركات الأمن الخاصة تبدوا أكثر ملاءمة لمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة لأنها يمكن أن تعمل عبر حدود الدولة من خلال بناء علاقات وطنية وتعاون متعدد الأطراف. وبالمثل، اضطرت العديد من الحكومات إلى الاعتراف بأن النظام القائم على السيادة الوطنية يمكن أن يكون غير فعال إلى حد ما عندما يتعلق الأمر بمكافحة الانتشار العابر للحدود أو الجريمة أو الإرهاب أو الفيروسات والأوبئة. ونظرًا لأن التهديدات الأمنية الجديدة تستهدف في الغالب الأفراد وليس الدول، تجد الحكومات أن الجهات الفاعلة الفرعية مثل المنظمات غير الحكومية والشركات العسكرية الخاصة يمكن أن تساعد في توفير الأمن على هذا المستوى[٢٢]. علاوة على ذلك، نظرًا لأن التهديدات مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة تعمل عبر الحدود

الوطنية، فإن العديد من الدول القومية تقبل التعاون متعدد الأطراف من خلال الأنظمة أو المؤسسات الخاصة واعطاء أهمية لها.

ب.أثر التهديدات الأمنية الجديدة على صعود الشركات الأمنية الخاصة:

أصبح صنع السياسات الأمنية وتنفيذها مجزءا بشكل متزايد بين العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات العسكرية الخاصة. وقد عكست نظرية العلاقات الدولية هذه التحولات من خلال ثلاثة تطورات على وجه الخصوص شملت: توسيع مفهوم الأمن broadening of the notion of security، وظهور مفهوم الحوكمة الأمنية security governance، وتحليل الشبكات عبر الوطنيةanalysis of transnational networks .

- **توسيع مفهوم الأمن:** بني التحدي لمفهوم الأمن المتمحور حول الدولة والذي سيطر عليه معيار الانضباط على الحجة القائلة بأن نهاية مواجهة القوى العظمى قد قللت بشكل كبير من احتمال نشوب حرب بين الدول، في حين أن التهديد من الحرب الأهلية والجريمة عبر الوطنية والإرهاب والأمراض المعدية يبدو أنه زاد، وبالتالي كان لابد من تعميق وتوسيع مفهوم الأمن من مستوى الدولة إلى المجتمعات والأفراد، ومن القضايا العسكرية إلى القضايا غير العسكرية[٢٣]. وبالرغم من مجادلة بعض الأكاديمين لفائدة توسيع مفهوم الأمن أمثال Stephen Walt [٢٤] الذي رأى أن توسيع مفهوم الأمن سوف "يدمر تماسكه الفكري ويزيد من صعوبة إيجاد حلول لأي من هذه المشاكل المهمة"، وOle Wæver الذي حذر من أن "إضفاء الطابع الأمني" "securitization" على قضية ما، أي اعتبارها قضية أمن قومي أو دولي، "يميل إلى طرق محددة لمعالجتها: التهديد والدفاع والحلول التي تتمحور حول الدولة في كثير من الأحيان"[٢٥] ، إلا أن الفهم الأوسع للأمن أصبح الآن مقبولًا على نطاق واسع ليس فقط في نظرية العلاقات الدولية، ولكن أيضًا بين صانعي السياسات. حيث يشمل مجال العلاقات الدولية اليوم عددًا متزايدًا من الدراسات حول الأمن البيئي والأمن البشري والأوبئة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كمسألة أمنية. وتجادل هذه الدراسات بأن فحص التهديدات الأمنية الجديدة لا يجب أن ينتقص من تحليل الحرب بين الدول بل يكملها، كما يمكن أن يساعد فهم الآثار الأمنية للتدهور البيئي والتخلف والأمراض في تفسير وحل النزاعات داخل الدول وبينها، وقد اتضح ذلك في تقديرات الأمن القومي في العديد من الدول. علاوة على ذلك، قامت المنظمات الدولية، مثل

الناتو ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على سبيل المثال، بتوسيع نطاق وظائفها الأمنية لتشمل مكافحة الإرهاب وحفظ السلام الدولي وإعادة توطين اللاجئين وتعزيز المجتمع المدني من بين أمور أخرى، حتى الاتحاد الأوروبي الذي كان يُنظر إليه على أنه منظمة اقتصادية يقوم بتعريف مجموعة متزايدة من مخاوفه فيما يتعلق بالأمن بما في ذلك الهجرة والمساعدة الإنمائية(٢٦).

- **ظهور مفهوم الحوكمة الأمنية:** نتيجة تعدد المخاوف الأمنية مع نقص الخبرة في المجالات الأمنية التقليدية، تم توزيع عملية صنع السياسات الأمنية بين الحكومات الوطنية والمنظمات الوطنية وبين الجهات الفاعلة الخاصة مثل شركات الأمن الخاصة، وهو ما عرف "بالحوكمة" governance الذي يشير إلى نمط مجزأ لصنع السياسات يشمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وهو عكس مفهوم الحكومة government والذي يشير إلى نظام السيطرة السياسية المركزية داخل الدولة، ويعرف كلا من Gordenker and Weiss الحوكمة العالمية global governance بأنها "جهود لتقديم استجابات أكثر تنظيماً وموثوقية للقضايا الاجتماعية والسياسية التي تتجاوز قدرات الدول على معالجتها بشكل فردي. مثل عالم المنظمات غير الحكومية، وتنطوي الحوكمة العالمية على غياب السلطة المركزية، والحاجة إلى التعاون والمشاركة بين الحكومات وغيرها ممن يسعون إلى تشجيع الممارسات والأهداف المشتركة في معالجة القضايا العالمية"(٢٧). وقد ساهمت عدة عوامل للانتقال من مفهوم الحكومة إلى مفهوم الحوكمة في مجال الأمن(٢٨) ، كان **العامل الأول** ضغوط الميزانية التي شجعت على الاستعانة بمصادر خارجية وخصخصة وظائف أمن الدولة في محاولة لتحسين الكفاءة، وظهور مبادئ الليبرالية الجديدة، المبنية على الاعتبارات المالية (الميزانية) للدول، وتعظيم المكاسب والعقلانية الاقتصادية، والنظر إلى خصخصة الأمن بأنه تحول نحو ما يسمى "بتسويق الأمن "Security of Marketization وبما أن الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة ترتكز على تعظيم المنافع والعقلانية الاقتصادية، فإن هيمنة السياسات الاقتصادية الليبيرالية سهلت مسألة خصخصة القطاع الأمني والذي يطلق عليه "سوق السلطة " للشركات الأمنية الخاصة، وبالتالي فإن خصخصة الأمن ليست مرتبطة بسياقات سياسية دولية فقط وانما بوجود سياقات اقتصادية – ربحية– كانت نتيجة لتغيرات في بنية النظام الدولي(٢٩) ، **والعامل الثاني** هو الوعي المتزايد بالمشاكل العالمية والتهديدات الأمنية الجديدة مثل الجريمة عبر الوطنية والإرهاب والهجرة، والتي لا يمكن حلها إلا

من خلال التعاون الدولي، أما **العامل الثالث** هو العولمة، وتحديداً زيادة الاتصال عبر الوطني الذي يبدو أنه يؤدي إلى خلق أو تفاقم العديد من هذه المشاكل، وقد تم تحديد سبعة أبعادا رئيسية يمكن من خلالها رسم اطار تحليلي لصنع السياسات يوضح التحول من الحكومة إلى الحوكمة في مجال الأمن، هذه الأبعاد تشمل الجغرافيا والوظيفة وتوزيع الموارد والمصالح والمعايير واتخاذ القرار وتنفيذ السياسات؛ فيشير **البعد الأول** إلى أنه يمكن التمييز بين الحكومة والحوكمة من حيث النطاق الجغرافي لترتيبات صنع السياسة. وبالتالي يمكن تعريف الحكومة على أنها أنماط مركزية للحكم تقوم على الدولة كوحدة رئيسية، في حين تتميز الحوكمة بتجزئة السلطة السياسية بين الكيانات الخاصة الإقليمية والعالمية وعبر الوطنية. وفي مجال الأمن، اشتمل التجزئة الجغرافية بشكل خاص على تفويض المهام الأمنية من الدولة إلى المستوى الإقليمي مثل الناتو والاتحاد الأوروبي، وإلى المستوى العالمي مثل الأمم المتحدة وإلى الجهات الفاعلة الخاصة مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وشركات الأمن(٣٠). أما **البعد الثاني** فيفترض وجود ترتيبات في صنع السياسة policy-making arrangements يمكن أن تختلف بين المركزية الوظيفية والتمايز الوظيفيfunctional centralization and differentiation . ومن ثم فإن التحول إلى الحوكمة الأمنية يُشار إليه من خلال تقسيم العمل الخاص بقضية معينة مثل بعثات حفظ السلام الدولية الأخيرة ليوغوسلافيا السابقة، حيث وفرت الأمم المتحدة أو الناتو الأمن العسكري، بينما تعاملت المنظمات غير الحكومية مع المساعدات الإنسانية، وقدمت شركات الأمن الخاصة الدعم اللوجستي، **والبعد الثالث** الخاص بتوزيع الموارد distribution of resources هو توزيع الموارد بين مجموعة من الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص الذين يتعين عليهم تنسيق جهودهم من أجل حل المشاكل المشتركة، أما **البعد الرابع** وهو بعد المصالح فيميز بين المصالح المشتركة والأخرى المتمايزة؛ فيرى أن الفرضية الأساسية للحكومة المركزية هي المصالح الفردية المشتركة، بينما في الحوكمة فتقبل المصالح الغير متجانسة والمتضاربة في بعض الأحيان، ويحدد **البعد الخامس** المعايير المتباينة التي تقوم عليها الحكومة والحوكمة، والتي تعمل على إما تعزيز دولة قوية أو إعطاء الأولوية لتقرير المصير للجهات الفاعلة العامة والخاصة، وبالنسبة للمعايير التي تعزز السلطة المركزية للدولة في مواجهة الفواعل الوطنية والدولية فتشمل، السيادةsovereignty ، والقيادة والسيطرةcommand and control ، ومثالية التوزيعideal of redistribution ، أما المعايير الخاصة

بالتمايز differentiation فتتبلور في القيود المتزايدة في السيادة الوطنية، والحكم الذاتي، والتسويق في مجال الأمن limitation of national sovereignty, self-government, and marketization. وبالنسبة للبعدين **السادس والسابع**، فيركزان على صنع القرار السياسي وعملية التنفيذ؛ فعادة ما تكون عمليات **صنع القرار** التي تتمركز داخل الحكومات هرمية وديمقراطية وتوافقية، وعلى العكس من ذلك يتم تعريف الحوكمة من خلال العلاقات الأفقية بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والتفاوض وعدم المساواة الهيكلية، وبالمثل فإن **تنفيذ السياسة** في الحكومة مركزي وسلطوي وإذا لزم الأمر قسري، بينما تتضمن الحوكمة التنفيذ اللامركزي والسياسات ذاتية التنفيذ والامتثال الطوعي، وفي الأمن العالمي يتضح صعود الحوكمة من خلال انتشار الفاعلين غير الحكوميين المنخرطين في التدخلات الدولية الرئيسية وظهور التعاون المدني العسكري civil–military cooperation (CIMIC) كمفهوم وكترتيب لصنع السياسات.

- **الحوكمة والشبكات:** .Governance and networks من سمات التحول من الحكومة إلى الحوكمة تطوير أشكال شبكية جديدة للتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. تُعرَّف الشبكات على أنها مجموعات من الجهات الفاعلة التي تشترك في مصلحة مشتركة في مجال قضية معينة وترتبط ببعضها البعض من خلال علاقات رسمية أو غير رسمية مستقرة. يمكن أن تشمل الروابط المحلية وعبر الوطنية والدولية. علاوة على ذلك، تسمح الشبكات بمزيج من العلاقات التي تتراوح من الهرمية إلى الأفقية، ومن الحكومة إلى السوق. وأساس علاقات الشبكة عادةً هو تبادل المعلومات أو المال أو الدعم السياسي أو الالتزامات بالسلوك التعاوني بين الجهات الفاعلة المعنية، كما تتسم بالمرونة والعلاقات عبر الوطنية والمعرفة المحلية والكفاءة.

تعتبر هذه الشبكات مناسبة بشكل خاص للتنسيق السياسي في الحوكمة العالمية والأمنية لعدة أسباب[٣١]: **أولاً؛** نظرًا لإدراج العلاقات غير الرسمية وهيمنتها بشكل متكرر، فإن الشبكات تتسم بالمرونة ويمكنها التكيف بسرعة وسهولة نسبيًا مع الجهات الفاعلة أو المطالب الجديدة. في حين أن الروابط المؤسسية الرسمية تتطلب وقتًا وموارد كبيرة من أجل ترسيخها في القانون الوطني أو الأنظمة الدولية، كما يمكن إقامة علاقات غير رسمية على الفور بين الجهات الفاعلة التي لها مصلحة في التبادل أو التعاون بشأن قضية معينة، ويمكن للجهات الفاعلة الجديدة الدخول في هذه العلاقات على أساس قدراتها وفتح قنوات الاتصال. والرد على القضايا أو

المشاكل الجديدة من خلال تشكيل شبكات جديدة بين الجهات الفاعلة المتأثرة أو عن طريق تحويل الشبكات القائمة من أجل توسيع نطاقها أو قدراتها، **ثانيًا؛** من خلال تجاوز العلاقات المؤسسية التقليدية بين الدول أو بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ، يمكن للشبكات أن تمتد عبر الحدود والسيادة الوطنية. وبالتالي يمكن للشبكات أن تتصدى للتهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود والأوبئة وانتشار الأسلحة الصغيرة بشكل أكثر فعالية. وغالبًا ما تتضمن هذه الشبكات تعاونًا رسميًا في المنظمات عبر الوطنية مثل الإنتربول أو الأنظمة الدولية مثل مجموعة موردي المواد النووية. ومع ذلك، فإنهم في كثير من الأحيان يعتمدون على الروابط الخاصة العابرة للحدود، ولا سيما داخل الاتحادات الخيرية charitable federations مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية وغيرها، **ثالثا؛** من خلال العلاقات الأفقية واللامركزيةdecentralization and horizontal ، تعمل تلك الشبكات على تعزيز التبعة subsidiarity، بمعنى أن صنع وتنفيذ السياسات يكون بمشاركة كلا من المعنيين بالأمر والمتأثرين به أيضا، وبالتالي تشجع تلك الشبكات على تطوير حلول مختلفة لعالم معقد بدلا من فرض سياسات موحدة وموجهة مركزيا، علاوة على ذلك تعمل تلك الشبكات على تعزيز استخدام المعارف والموارد المحلية مما يفيد التقدم طويل الأجل للمجتمعات المتأثرة affected communities، وغالبًا ما يكون الاعتماد على المجموعات والموظفين والأصول المحلية للمجتمعات المتأثرة أكثر فعالية من حيث التكلفة عنها من استخدام القدرات المركزية للدولة أو لمنظمة المنشأ، فتحاول الدول والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة بشكل متزايد في مجال الحوكمة الأمنية تطوير ما يسمى "المجتمع المدني" civil society" في شكل مجموعات محلية أو إقليمية يمكنها المساعدة في القضايا الأمنية وإعادة الإعمار بعد النزاعات، بالإضافة إلى ذلك توظف المنظمات غير الحكومية والشركات العسكرية الخاصة إلى حد كبير موظفين محليين للعمل.

ولا يقتصر تطور تلك الشبكات بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتوفير الأمن ومواجهة التهديدات فقط، بل تظهر مثل تلك الشبكات كنظام تشغيل أيضا بين كيانات الإرهاب والمجرمين العابرين للحدود يطلق عليها "dark networks" بحيث تستفيد من نفس خصائصها في التواصل وإدارة عملها، وهذا ما قد يأسس وجود هياكل مماثلة بين التهديدات الجديدة والجهات الفاعلة الجديدة في إدارة الأمن(٣٢).

٢- **منظور الأمن والتنمية:** The Security-Development nexus perspective احتلت العلاقة بين الأمن والتنمية مركز الصدارة في فترة ما بعد الحرب الباردة وخاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، فالأمن الذي تم تحديده تقليديًا في سياق حماية وحدة الأراضي وحماية مصالح الدولة من خلال استخدام أدواتها القسرية والسياسية محليًا ودوليًا، تم توسيعه منذ ذلك الحين في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح تعريف الأمن يشمل التهديدات غير العسكرية التي تؤدي إلى صراع عنيف مما يؤثر على أمن الأفراد والمجتمعات والدول، ومن ناحية أخرى، أصبحت التنمية تشير إلى "مجموعة العمليات والاستراتيجيات التي تسعى المجتمعات والدول من خلالها إلى تحقيق مستويات أكثر ازدهارًا وإنصافًا للمعيشة بشكل طبيعي من خلال توفير أنشطة النمو الاجتماعي والاقتصادي مثل التعليم وتطوير البنية التحتية وتوفير الرعاية الصحية" .

ويشير Barrett (٢٠١٨)[٣٣] إلى أن العلاقة بين الأمن والتنمية أصبحت محورًا رئيسيًا في الخطاب الأكاديمي وفي السياسة والممارسة. كما أكدت الحكومات والوكالات الإنسانية والباحثون بأن ظروف الحاجة وانعدام الأمن تحتاج إلى معالجة جماعية لأنها تعزز بعضها البعض، وفي تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ الصادر عن الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة، قال كوفي عنان إن التنمية والأمن مرتبطان بشكل معقد. وأكد أنه من أجل خلق عالم أكثر أمنًا، يجب إعطاء البلدان الفقيرة فرصة للتطور، خاصة وأن الفقر المدقع لا يشكل تهديدات مباشرة للناس فحسب، بل يوفر أيضًا أرضًا خصبة لتهديدات أخرى مثل الصراع الأهلي[٣٤].

وقد أبرزت أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة التي تم تبنيها في عام ٢٠١٥ الحاجة إلى إطار تحولي للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة والأمن. إلى جانب ذلك ، فإن الإجماع الأوروبي للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٧ بشأن التنمية يضع أهدافه ضمن أجندة ٢٠٣٠ ولا يزال يسلط الضوء على الحاجة إلى القضاء على الفقر بالاضافة إلى الحفاظ على السلام ومنع النزاعات، حيث أشار الاتحاد الأوروبي أن "الفقر والصراع والهشاشة ... مترابطة بشدة ويجب معالجتها"، وقد تم تعزيز هذا التصور من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧ ، والذي أقر باستنتاجات الإعلان المشترك للاتحاد الأوروبي ولكنه ذهب إلى أبعد من ذلك للتأكيد على الحاجة إلى

التعامل مع الأسباب الجذرية للضعف والهشاشة والصراع مع تلبية الاحتياجات الإنسانية[٣٥]. وقد ظهرت شركات الأمن الخاص كفاعل دولي يعمل على توفير بيئة أمنية توفر أسباب التنمية خاصة في الدول التي تعاني من عدم استقرار داخلي مثل دول أفريقيا التي تلعب فيها الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة دور كبير في توفير الأمن والحماية مما يعطي الفرصة للتنمية.

المحور الثاني: دور شركات الأمن الخاصة في أفريقيا: هناك أشكال متنوعة من شركات الأمن الخاصة في أفريقيا من حيث مصادرها وآثارها وأدوارها؛ فقد تتواجد تلك الشركات من خلال الجيوش المستأجرة للمشاركة بنشاط القتل أو الاطاحة بالحكومات أو المتمردين أو مواجهة الجماعات الارهابية أو تتواجد بما لها من دور أمني–إنمائي متعلق بالأمن سواء كانت جزءا من عمليات حفظ السلام أو التدريب العسكري والمساهمة في برامج اصلاح قطاع الأمن التي تمولها الحكومات المانحة، وهنا تعمل هذه الشركات جنبا إلى جنب مع جيوش الدولة ودعمها.

أولا: أسباب انتشار شركات الأمن الخاصة في أفريقيا:

مع تعدد الأدوار التي تلعبها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، زاد اعتماد بعض الدول الإفريقية عليها خلال العقد الأخير مما أدى إلى توسع دورها في المنطقة وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، وكان هناك عدة أسباب ساعدت في وجود تلك الشركات في القارة الإفريقية تبلورت في:

أ. ضعف الدولة ونقص القدرات الوطنية بمختلف مستوياتها مما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة لا تستطيع الجيوش المحلية مواجهتها كالدعوات الانفصالية والجماعات الارهابية حيث استدعى ذلك الاستعانة بكيانات خاصة لفرض الأمن والسيطرة[٣٦].

ب. انتشار الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والانقلابات في معظم دول القارة الإفريقية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة مما أدى إلى عدم الاستقرار وظهور العديد من المشكلات الداخلية بالاضافة إلى زيادة الاتجار بالأسلحة وعسكرة المجتمعات[٣٧].

ج. ظهور الجماعات المسلحة وأمراء الحروب والمتمردون والمليشيات المدربون على العمليات العسكرية ضد القوات الحكومية والتي قد يصل عددهم إلى عدة آلاف قد يسيطرون على جزء من اقليم دولتهم أو التعدي على أجزاء من دول أخرى[٣٨].

د. وجود أنشطة للشركات الدولية في الدول الافريقية وزيادة وعيهم بالمخاطر وانعدام الأمن مما ساهم في زيادة استيعابهم بأهمية الاستعانة بشركات أمن خاصة لحمايتهم.

هـ. الممارسات العالمية ودور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي في الضغط لتقليص الحجم والتكلفة في القطاع الحكومي والاستعانة بمصادر خارجية مما أثر على قدرات الأمن الحكومي نتيجة اجراءات التقشف مقابل التوسع في القطاع الخاص، حيث أدت برامج التكيف الهيكلي التي استمرت لعدة عقود إلى تقويض القدرة الادارية للدولة بشدة، وأدى التعديل الهيكلي والتقشف الاقتصادي إلى انخفاض موارد الشرطة وأجورهم هم وجنود الجيش مما أدى إلى لجوء الجنود ورجال الشرطة إلى استغلال سلطتهم لتحقيق منفعتهم الخاصة لمواجهة الأجور المنخفضة مما أدى إلى تصاعد الفساد والرشاوي والتواطؤ مع المجرمين، وقد انعكس ذلك على تراجع ثقة الجماهير في الأمن العام وتسبب في تآكل مفهوم الأمن على أنه منفعة عامة وبالتالي ظهرت العديد من الأشكال الغير رسمية من الشرطة أو الحراسات والتي استخدمت لأغراض سياسية وكانت جزءا من الخصومات السياسية داخل الدولة[٣٩].

م. تفوق موارد الجهات الفاعلة الخاصة مثل شركات الأمن الخاصة أو منظمات التنمية على موارد الدولة مما جعل لتلك الجهات قدرة على توجيه أو ممارسة التأثير في مجال الحوكمة الأمنية يفوق ما يحدث في الدول ذات الهياكل البيروقراطية القوية.

ثانيا: دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا: يتناول هذا الجزء من الدراسة الأدوار المختلفة للشركات العسكرية والأمنية في إفريقيا سواء الأنشطة القتالية أو الإنمائية الأمنية.

١- النشاط العسكري القتالي:

أ. **صد التمرد (بوكو حرام في نيجيريا):** في ٢٠١٥ استعانت حكومة جودلاك جوناثان بالشركات العسكرية الخاصة في محاولة منها لمواجهة بوكو حرام قبل الانتخابات الرئاسية، حيث نشطت تلك الجماعة منذ عام ٢٠٠٤ على الأقل، عندما بدأت كطائفة إسلامية غير معروفة نسبيًا تحت قيادة الداعية محمد يوسف. وقد استهدفت في بداياتها مسؤولي الأمن فقط، لكن بعد ذلك في عام ٢٠٠٩ جمعت بوكو حرام أكثر من ١٥٠٠٠ من أتباعها وبدأت في شن حرب عنيفة ضد الدولة. وأصبحت الجماعة بمرور الوقت عنيفة بشكل عشوائي، حيث هاجمت أماكن العبادة المسيحية والمسلمة، وكذلك المدارس – وفقًا

لإيديولوجيتها القائلة بأن التعليم الغربي آثم – ثم هاجمت الأسواق والمجتمعات في جميع أنحاء شمال شرق نيجيريا، وبحلول سبتمبر ٢٠١٥ قامت بقتل حوالي ٢٠,٠٠٠ شخص وتسببت في نزوح ١,٦ مليون، ودمرت الاقتصاد المحلي وقوضت سلطة الدولة في المنطقة، وادعت أنها تسيطر على شمال شرق نيجيريا(٤٠). وبعد أن أصبحت قدرة بوكو حرام تمثل تهديدا للدولة وتهديدا للانتخابات، قرر جودلاك جوناثان مواجهتها، إلا أن قلة الاستثمارات في الجيش النيجيري وانتشار ثقافة الفساد أدت إلى لجوئه للشركات العسكرية الخاصة. وفي الواقع لم تكن المرة الأولى التي تستعين بها نيجيريا بقوات خاصة للحماية فقد استعانت بها لحماية المنشآت البترولية والبنية التحتية الحيوية وحراسة الأماكن العامة وكبار الشخصيات وتقديم خدمات الأمن البحري، كما استعانت بها في حرب ١٩٦٧-١٩٧٠، وبالرغم من أن القوات المسلحة النيجيرية أحد أعرق الجيوش في إفريقيا، حيث ساهمت في أكثر من ٢٥ عملية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦٠، كما لعبت دورا مهما في عمليات السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) وساهمت بقوات في كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS) وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي (AFISMA)، وانفقت مالا يقل عن ١٠ مليارات دولار أمريكي في مهام بقيادة منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلا أن الحاجة إلى الاستعانة بشركات عسكرية خاصة كانت بسبب(٤١):

- الهزائم العسكرية التي عانت منها على الأراضي المحلية من ٢٠١٢-٢٠١٤ والتي تركت أثر سلبي عميق داخل المؤسسة العسكرية.
- الفساد داخل المؤسسة العسكرية وسرقة أموال التمويل العسكري ونقص المعدات المناسبة لتطوير الجيش واهمال المعدات القتالية الحديثة داخل الجيش لعدم القدرة على استخدامها مما أدى إلى تعطلها.
- خفض الانفاق العسكري في فترات عديدة خوفا من الانقلابات العسكرية وسحب عملية صنع القرار من وزارة الدفاع.
- تردد القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا في مساعدة الجيش النيجيري وذلك لما له من سمعة سيئة في انتهاكات حقوق الانسان حيث أدت المنافسة والعنف والإفلات من العقاب داخل القوات

المسلحة والشرطة النيجيرية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الأساليب وإضفاء الشرعية على الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين والمتمردين على حد سواء(٤٢).

وقد أعلن الرئيس جودلاك جوناثان عام ٢٠١٥ أنه تعاقد مع شركتان عسكرية وأمنية خاصتين لدعم عملية مكافحة التمرد، وقد أشارت المشاهدات أن عسكريين من جنوب إفريقيا وأوكرانيا وروسيا واسرائيل انتشروا في نيجيريا عام ٢٠١٥ وكانت شركة STTEP من أبرز الشركات المتواجدة هناك. وقد كان المعلن رسميا أن تلك الشركات تقدم التدريب والمدربين للجيش الرسمي، إلا أنها من الناحية العملية كانت توفر المعدات والدعم الجوي، كما تعمل جنبا إلى جنب مع ضباط الجيش النيجيري لدعم العمليات على أرض الواقع(٤٣).

وقد استطاعت تلك الشركات من شن حملات فعالة لمكافحة التمرد ضد بوكو حرام والتي غيرت مجرى الصراع، وقد تم توظيف المتعاقدون للتدريب والدعم الجوي والاستخباراتي واللوجستي وعناصر الدعم القتالي لانقاذ فتيات مدرسة شيبوك اللاتي اختطفتهن بوكو حرام، وقد تضمنت هذه المهمة حوالي ١٠٠ متعاقد بسعر ٤٠٠ دولار أمريكي للفرد في اليوم، وتحولت هذه المجموعة إلى قوة هجومية عدوانية ساعدت القوات النيجيرية في القتال(٤٤).

كان "الجناح الجوي" الذي قدمته الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مفيدًا أيضًا في تعزيز قوات مكافحة التمرد النيجيرية، واعتمدت القوات المسلحة لاحقًا على الطيارين والدعم الجوي الذي قدمه المرتزقة الجنوب إفريقيون والأوكرانيون، الذين كانوا مسؤولين عن اجلاء المصابين ,[casualty evacuation] CASVAC والاجلاء الطبي ,[medical evacuation] MEDVAC، وعمليات إعادة الإمداد، ونقل القوات، وحتى توفير الدعم الجوي للقوة الضاربة، وقد كان هذا أمرًا حيويًا من الناحية الاستراتيجية، كما عزز أيضًا الروح المعنوية للقوات النيجيرية التي زادت ثقتها بشكل كبير بفضل التدريب والمعدات الإضافية والاهتمام الذي حصلوا عليها. هذا بالاضافة إلى المعلومات الاستخباراتية التي شاركتها تلك الشركات مع الجيش النيجيري والتي من خلالها استطاع الجيش النيجيري مطاردة المتمردين بالقرب من الحدود مع تشاد(٤٥) ، وقد حافظ الجيش النيجيري منذ ذلك الحين على زخمه ضد بوكو حرام، مدعومًا بمهاراته الجديدة وبتشجيع من قيادة الرئيس بخاري، اللواء السابق نفسه. ومنذ يناير ٢٠١٥ ، أبدت الدول المجاورة لنيجيريا أيضًا اهتمامًا متزايدًا بالنزاع وشكلوا قوة عمل مشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF) تضم ٧٥٠٠ جندي من تشاد والكاميرون والنيجر وبنين، وعلى الرغم من أن هذا كان محفوفًا بالعقبات اللوجستية والدبلوماسية، إلا أن القوة متعددة المهام قد مارست ضغوطًا على

بوكو حرام على طول الحدود التي لجأ إليها المتمردون سابقًا واستطاعت استعادة ٣٦ مدينة في ثلاث ولايات في الفترة ما بين فبراير ومارس ٢٠١٥.

ب.التصدي للقرصنة: مثلت أعمال القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية تهديدا للأمن الدولي في أهم الطرق الملاحية في العالم، وارتفع تواتر هجمات القراصنة على السفن التجارية في جميع أنحاء العالم بشكل كبير، ووصل إلى مستويات قياسية في عام ٢٠١٠، ويعزى جزء كبير منها إلى الجماعات الصومالية العاملة في البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي. وأصبحت أعمال القرصنة أكثر تكلفة من الناحيتين البشرية والاقتصادية؛ وقد أدى ارتفاع طلبات الفدية إلى إطالة المفاوضات وإطالة فترات الأسر للبحارة المحتجزين كرهائن(٤٦).

وبالرغم من انتشار القوات الدولية وتواجدها لصد القرصنة الا أن مرونة القرصنة الصومالية في مواجهة تلك الإجراءات الدولية دفعت شركات الشحن إلى اللجوء إلى شركات الأمن البحري الخاصة (PSCs) لتوفير الأمن لأطقمها وسفنها. ويعد هذا تحولًا كبيرًا في صناعة قاومت منذ فترة طويلة وضع أسلحة على السفن بسبب الآثار القانونية والتأمينية الغامضة، والمخاوف المتعلقة بسلامة الطاقم، والمخاوف من تشجيع تصعيد العنف في البحر. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية (IMO)، على الرغم من عدم تشجيعها لهذه الممارسة، فقد اعترفت بها تدريجياً كخيار لحماية السفن في المناطق الخطرة.

وقد تعاقدت الصومال في بداية عام ١٩٩٩ مع العديد من شركات الأمن الخاصة، وصلت لحوالي ٣٠ شركة، أبرمت معها اتفاقيات وعقود عبر فترات زمنية مختلفة، منها شركة هارت انترناشيونال البريطانية، وشركة سومكان الصومالية في الامارات وغيرها من الشركات، مثل هذا التعاقد تحدي للتقسيم التقليدي بين شركات الأمن الخاصة المسؤولة عن الشحن التجاري، وقوات خفر السواحل والقوات البحرية المسؤولة عن تأمين السواحل(٤٧).

وقد استطاعت تلك الشركات القيام بمجموعة من المهام تراوحت بين المهام الحمائية والتدريبية والدعم اللوجستي، فتمكنت من تدريب خفر السواحل وقوات الشرطة البحرية وقوات أمن الموانئ، كما تولت مهمة تأمين الساحل الصومالي والقضاء على القرصنة البحرية وذلك من خلال نوعين من الخدمات المسلحة الدفاعية بشكل عام

تشمل فرق من الحراس المسلحين الذين يظلون على متن السفينة المحمية نفسها وقد تستخدم بعضها مستودعات عائمة لتخزين الأسلحة في المياه الدولية بحيث يمكنها التسليح بسهولة، هذا بالاضافة إلى بنائها أسوار مكهربة على السفن وانشاء غرف آمنة تسمى قلاع يقوم طاقم السفن بالاختباء بها عند تعرضهم للهجوم، أما النوع الآخر فهي سفن مرافقة منفصلة ترافق وتحمي السفن التجارية، ويعد هذا بمثابة آلية بديلة لتوفير الأمن البحري لشركات الشحن التي لا تريد أفراد مسلحين على متن سفنها[٤٨] ، كما أحرزت تلك الشركات تقدما في مجالات أخرى مثل منع الصيد غير القانوني في المياه الاقليمية الصومالية ووقف إلقاء النفايات السامة.

والرغم من نجاح هذه الشركات بمساعدة الدول والمنظمات الدولية في السيطرة بصوره معقوله على هذه الجريمة، إلا أن هناك العديد من التحديات المرتبطة بإستخدام هذه الشركات منها[٤٩]:

- **انتهاك القانون الدولي لحقوق الانسان وقضايا المسؤولية القانونية:** حيث تتعرض هذه الشركات لانتقادات عديدة لانتهاكها للقانون الدولي في حالة استخدام أنواع معينة من الأسلحة، وحالة الهجوم الاستباقي وقتل أي شخص تعتقد أنه يمثل تهديد.
- **العواقب الغير مقصودة:** المتمثلة في نقل الأسلحة على متن السفن والذي يمثل تحديا للقوانين الوطنية لبعض الدول التي قد تحظر استخدام الأسلحة أو حتى وجودها على متن السفن في مياهها الإقليمية وموانئها.
- **إرتفاع التكلفة:** فالفريق المكون من أرعة أفراد يكلف حوالي ٥٠٠٠ دولار أمريكي في اليوم الواحد، وبحلول عام ٢٠١٣، وصلت التكلفة الإجمالية المقدرة لاستخدام الأمن الخاص والحراس المسلحين إلى ٢,٠٦ مليار دولار أمريكي سنوياً.
- **خطر تصعيد العنف:** من قبل القراصنة وتغيير التكتيكات والأسلحة المستخدمة.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، فقد اعترف معظم الفاعلين البحرين الرئيسيين بإستخدام الشركات الأمنية الخاصة كخيار مشروع للتعامل مع القرصنة في المنطقة عالية الخطورة، كما قامت العديد من الحكومات التي عارضت سابقا هذه الممارسات إما بتغيير تشريعاتها للسماح بإستخدام تلك الشركات أو في طور مراجعة سياساتها، هذا بالاضافة إلى إعلان وزارة الخارجية الأمريكية أن من التدابير التي أثبتت أنها أكثر فعالية في الردع ضد هجمات القراصنة هي إستخدام الشركات الأمنية الخاصة[٥٠].

٢- **النشاط الأمني – التنموي:** أصبحت شركات الأمن الخاصة جزءا من الاستراتيجية التنموية في أفريقيا التي تسعى إلى تحقيق الأمن من خلال التنمية والمشاركة المجتمعية، حيث يُنظر اليوم إلى الأمن في سياق الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولفهم الصلة بين الأمن والتنمية بشكل كامل، يجب توسيع النقاش لاستكشاف الأمن الانساني كعنصر من عناصر الأمن والذي يشمل الأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الشخصي وأمن المجتمع والأمن السياسي، وتعمل هذه الشركات في بعض الحالات من خلال برامج تنموية وخلق مشاريع انسانية–اقتصادية موجهة للمدنيين من أجل محاصرة المجموعات المتمردة بشكل يضمن أن لا يلتحق المدنيون المحليون بتلك المجموعات مما انعكس ايجابيا على تجفيف منابع تجنيد المدنيين للالتحاق بالجماعات المتمردة وخلق فرص تنموية مفيدة، ونستعرض دور الشركات في الجانب الأمني–التنموي من خلال مثالين:

أ. تساهم تلك الشركات في عمليات استخراج الموارد في العديد من المواقع في القارة، لا يقتصر الأمر على هذه المواقع التي يجتمع فيها عدد كبير من الجهات الأمنية المحلية والعالمية لتوفير الأمن وإدارته، بل هي أيضًا لعمل ترتيبات تكنولوجية جديدة بالإضافة إلى العديد من الخطابات المعيارية والاستراتيجيات الاجتماعية المتعلقة بالأعمال التجارية والتنمية وحقوق الإنسان. وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات ضرورة تنافسية للعديد من الشركات عبر الوطنية، حيث يضغط النشطاء والمساهمون والمستهلكون من أجل مزيد من المساءلة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان في العلاقات التجارية. كانت هذه الضغوط قوية بشكل خاص في قطاع الصناعات الاستخراجية، تقدم African Barrick Gold (ABG) في **تنزانيا** توضيحًا جيدًا لهذه الديناميكيات الأوسع نطاقًا. حيث عززت تنزانيا استخراج الموارد كطريق للتنمية والنمو، وتضاعفت مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة حتى عام ٢٠١٢. وتعد تنزانيا اليوم ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا[٥١] ، وبالرغم من أن تنزانيا بلد مسالم إلا أنشطة التعدين واجهت مقاومة محلية في كثير من الأحيان وذلك بسبب المنافسة بين عمال المناجم الحرفيين والشركات متعددة الجنسيات، والشعور السائد بأن السكان المحليين يستفيدون القليل من عمليات التعدين هذا بالاضافة إلى المضايقات التي يتعرضون لها. ففي عام ٢٠١١ دخل قرويون إلى موقع استخراج الذهب للبحث في النفايات عن بقايا الذهب وفتحت الشرطة النار على حوالي ١٥٠٠ فرد وقتلت حوالي خمسة أفراد، بعد هذه الأحداث تفاوضت ABG على

مذكرة تفاهم (MOU) مع الشرطة وقدمت من خلالها التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة التنزانية لتجنب الانتهاكات في المستقبل. بدأ التدريب في مجال حقوق الإنسان بعد أن أصبحت شركة Barrick Gold أول شركة تعدين كندية توقع على المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان، وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية الدولية للصناعات الاستخراجية، وتلزم المبادئ الموقعين بالتحقيق والإبلاغ عن أي معلومات موثوقة حول انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن عملهم، وتقدم ABG التدريب على حقوق الإنسان ليس فقط للشرطة ولكن لجميع الموظفين وقوات الأمن المشاركة في أمن المواقع. وبحلول عام ٢٠١٣ ، كان أكثر من ستة آلاف فرد قد تلقوا تدريبات في إطار هذا البرنامج . وقد أدت المراجعة الأمنية للشركة إلى توسيع قسم العلاقات المجتمعية بشكل كبير وتعيين مدير علاقات مجتمعية يعمل جنبًا إلى جنب مع مدير الأمن، وتعيين منظمة غير حكومية للعمل مع المجتمعات المحلية نيابة عن ABG. ولمنع الصراع، تم تكليف المنظمة غير الحكومية البحث عن أرضية مشتركة من قبل ABG لتحسين العلاقات المجتمعية وتسهيل التواصل السلمي والبناء بين ABG والمجتمعات المحلية، وتحقيقا لهذه الغاية يقوم موظفو المنظمات غير الحكومية بإجراء تدريب في مجال حقوق الإنسان مع المجتمعات المحيطة بمواقع المناجم المختلفة وإجراء دورات مختلفة لإدارة الصراع مع الشباب والنساء. كما تدعم المنظمة غير الحكومية أيضًا ما يسمى باجتماعات "أصحاب المصلحة المتعددين" بين ABG والحكومة المحلية وزعماء القرى وأعضاء المجتمع، وتوفر التدريب على المبادئ التطوعية وحقوق الإنسان للشرطة. وبالتالي، فإن وظيفة SFCG تمتد إلى مجالات الأمن والتنمية، فضلاً عن القطاعات التجارية وغير الهادفة للربح[٥٢] ، وعلى هذا النحو فإن عمل المنظمات غير الحكومية مع ABG هو نموذج لاستراتيجية أمنية موسعة تسعى إلى زيادة الأمن جزئيًا من خلال التنمية والعلاقات المجتمعية والشراكات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. كما تحاول الشركة العمل على دمج العماله المحلية من خلال تعينهم كحراس ومشاركتهم في الدوريات الأمنية والتي تعتبر استراتيجية علاقات مجتمعية بقدر ما هي استراتيجية أمنية، كتعويض عن حقيقة أن المناجم تتطلب عمالة ماهرة وبالتالي توظف عددًا قليلاً جدًا من السكان المحليين. وبالتالي توفر بعض الفرص للتفاعل والحوار مع المجتمعات المحلية ، فضلاً عن الوصول إلى المعلومات والاستخبارات المحلية حول القضايا الأمنية.

ب. لعبت شركات الأمن الخاص في **جنوب إفريقيا** دورا هاما في معالجة الاتجاهات الاقصائية لأجندة التنمية خاصة في الجامعات في ظل الاحتجاجات التي اندلعت بسبب المصروفات الجامعية والتفاوت الشديد بين الطبقات،

ففي سياق العلاقة بين الأمن والتنمية، تم تصنيف جنوب إفريقيا مؤخرًا على أنها أكثر المجتمعات غير المتكافئة. على الرغم من أنها من بين المراكز الثلاثة الأولى اقتصاديًا في القارة الأفريقية، إلا أن نسبة كبيرة من المجتمع تعيش في فقر مدقع. على سبيل المثال، وفقًاBaker [٥٣] قدر البنك الدولي أنه في عام ٢٠١٥ امتلك ١٠% فقط من المجتمع ٧٠ في المائة من أصول الدولة، و ٦٠٪ من من الطبقات الدنيا، يتألفون إلى حد كبير من السود ومختلطي الأعراق والآسيويين، يمتلكون ٧٪ فقط من صافي ثروة البلاد. وفي عام ٢٠٠٥ أقرت منظمة العمل الدولية أن ثلث سكان جنوب إفريقيا يشعرون بأنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم من الغذاء والسكن والرعاية الصحية بسبب عدم كفاية دخل الأسرة.[٥٤] ومن ثم ، فإن انعدام الأمن الاقتصادي أدى إلى انعدام الأمن الصحي وانعدام الأمن الغذائي، ووفقًا لتقرير إحصائيات جنوب إفريقيا (٢٠١٩) عانى ٦,٨ مليون من سكان جنوب إفريقيا من الجوع في عام ٢٠١٧. ويعزى ذلك إلى عدم قدرة الأسر على تأمين فرص العمل أو توليد الدخل، ولا يزال الانقسام إلى حد كبير على أسس عرقية، وتلعب البطالة وضعف برامج التعليم وانهيار نظام الصحة العامة دورًا مهما في ذلك التفاوت، فاستمرار استبعاد الطلاب السود من التعليم العالي من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، والتي تبلغ بالفعل ٣٠٪، مما يؤدي إلى مزيد من الفقر واحتمال المزيد من عدم المساواة والجريمة والتي تؤدي بدورها إلى اندلاع الصراع الداخلي. ومن هنا اعتقد المحتجون في حركة The Must Fall Movement، أن السبيل الوحيد للحصول على فرص أفضل للحياة هو التعليم العالي والذي يمكنهم من تحسين دخل أسرهم وتخفيف تحديات الأمن البشري، ومن بين أولى حركات #MustFall كانت #(RhodesMustFall (#RMF في جامعة كيب تاون (UCT) في ٩ مارس ٢٠١٥، والتي انتشرت في معظم الجامعات الحكومية وتحولت ل the Fees Must Fall movement، الا أن الشرطة واجهت تلك الاحتجاجات بشكل عنيف وتدهورت العلاقة بين ادارة الجامعة والطلاب المحتجون وتم اغلاق الجامعات عدة مرات بسبب تلك الاحتجاجات مما أثر على العملية التعليمية، وكان البديل المرضي للطلاب استبدال الشرطة بشركات الأمن الخاصة ومحاولة تأسيس ميادين داخل الجامعات تكون مكان للتعبير عن الاعتراض السلمي دون المساس بمرافق الجامعة، فساهمت شركات الأمن الخاص بطريق غير مباشر في حفظ الأمن داخل الجامعات والسماح باستمرار العملية التعليمية والتواصل الهادئ بين ادارة الجامعة وبين الطلاب المحتجون[٥٥].

الخاتمة:

ناقشت الورقة البحثية التغير في التفكير التقليدي للأمن الذي كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمبدأ سيادة الدولة فكانت هي الكيان السياسي الي يحتكر مجال الأمن والعنف، وبالتالي اقتصر توفير الأمن على الهياكل البيروقراطية للدول التي تدير وتحمي الأشخاص والأراضي، الا أن تغير بيئة التهديدات الأمنية، وارتباط الأمن بالأشكال التنموية المختلفة المرتبطة بالانسان عمل على استبدال السلطة الحصرية للدولة في المجال الأمني بحوكمة أمنية تتميز بشبكة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، وبصيغة مختلفة، فإن تطور طبيعة التهديدات وارتباط الأمن بالتنمية قد أفسح المجال أمام تعددية الجهات الأمنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لا تعمل على تآكل سيادة الدولة بل إلى إعادة تشكيلها حيث تعمل كل من الدولة والجهات الفاعلة الخاصة من أجل تعزيز سلطة الدول السيادية داخل حدود الدولة وخارجها. لقد حدث التغيير في إدارة التدفقات غير المصرح بها في سياق بيئة أمنية واقتصادية جديدة ظلت في ظلها حاجة الدول لحماية أراضيها والسيطرة عليها كما هي، بينما تغيرت الأدوات المستخدمة للسيطرة على الأراضي. في هذا الصدد، يعد نقل السلطة إلى شركات الأمن الخاصة إحدى الاستراتيجيات العديدة التي تتبعها الدول من أجل منع التدفقات غير المصرح بها، والتي تتراوح من بناء الجدران إلى اعتماد أنظمة تأشيرات أكثر صرامة.

كما أن دور تلك الشركات على الجانب العسكري في السيطرة على الصراعات في بعض الدول الأفريقية كان دورا ايجابيا ساعدت سلطة الدولة الرسمية من فرض سيطرتها على جهات الصراع، ولم يقتصر دورها في القارة على الدور الصراعي فقط بل كان لها دورا تنمويا من منظور الأمن والتنمية انطلاقا من فكرة احتياج التنمية إلى بيئة آمنة للعمل والانجاز.

هوامش الدراسة

1) Elke Krahmann, New Threats and New Actors in International Security, (New York: palgrave macmillan,2005)
2) Michelle Small," Privatisation of Security and Military Functions and the Demise of the Modern Nation-State in Africa", ACCORD, (vol.1) no.2, 2006.

3) Lacin Idil Oztig, & Yildiz Teknik Universitesi, “Rethinking sovereignty: the implications of the role of private security companies in the prevention and the regulation of unauthorized flows”, Cambridge Review of International Affairs, (vol.33), 2019, pp.1-17.

4) Caroline Varin, “Turning the tides of war: The impact of private military and security companies on Nigeria’s counterinsurgency against Boko Haram”, African Security Review, (vol.27) no.2, 2018, pp144-157.

5) Gideon van Riet, “Intermediating between conflict and security: private security companies as infrastructures of security in post-apartheid South Africa”, Politikon South African Journal of Political Studies, (vol.47), no.1, January 2020, pp.81-98.

6) Alex Vines, ‘Mercenaries Human Rights and Legalities’, in A.-F. Musah and J.K. Fayemi (eds), Mercenaries (London: Pluto Press, 2000) p.170.(

7) Uwe Steinhoff, “Ethics and Mercenaries”, in Tripodi, Paolo and Wolfendale, Jessica, New Wars and New Soldiers, (Burlington-USA: Ashgate,2011) pp. 137-151

8) Christopher Kinsey, and Malcolm Hugh Patterson, Contractors & War: The Transformation of United States’ Expeditionary Operations, (Stanford: Stanford University Press, 2012).

9) Alan Bryden, and Marina Caparini (ed), “Private Actors and Security Governance”, 2006 at:
https://www.researchgate.net/publication/238706716_Private_Actors_and_Security_Governance. (accessed,26 November, 2020)

10) Theodore Baird, “Interest Groups and Strategic Constructivism: Business Actors and Border Security Policies in the European Union”, Journal of Ethnic and Migration Studies, vol.44, 2018, pp.118- 123.

11) Peter Warren Singer, “corporate warriors ،the rise and Ramification of the privatized Military industry”, International Security, (vol) 26, No 3 winter 2001/2002, PP.16-17.

12) Deborah.D. Avant, The Market for Force: The consequences of privatizing Security, (New York ،Cambridge University press, 2005), p17 .

13) D. Hoe, David Stirling, The Authorised Biography of the Creator of the SAS (London: Warner Books, 1999) pp.371-72.

14) Thomas J. Biersteker, “Sate, Sovereignty, and Territory” in Carlsnaes, Walter, Risse, Thomas and Simmons, Beth A. (edited by), Handbook of International Relations.) Los Angeles: Sage, 2013 (pp.245-272.

15) A. and H. Toffler, War and Anti-War: Survival at the Dawn of the 21st Century (New York: Little Brown & Co, 1993) p.273.

16) Sarah K. Cotton, Molly Dunigan, & Others, Views About Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom (Santa Monica, CA: RAND 2010) p.72.

17) Nicholas Tsagourias, and Nigel D. White, Collective Security: theory law and practice (Cambridge University Press, 2017) p.140.

18) Sarah K. Cotton, Molly Dunigan, op.cit, p73.

19) Krahmann E., “From State to Non-State Actors: The Emergence of Security Governance”. In: Krahmann E. (eds), New Threats and New Actors in International Security. (New York: Palgrave Macmillan,2005). p.7

20) James Larry Taulbee, “Mercenaries, Private Armies and Security Companies in Contemporary Policy,” International Politics, (vol. 37), no. 4, 2000, p. 436.

21) Krahmann E, op.cit, p.8.

22) Garry Cleaver, “Subcontracting Military Power: The Privatisation of Security in Contemporary Sub-Saharan Africa,” Crime Law and Social Change, (vol. 33), no. 1–2, 2000, p. 56.

23) Roland Paris, “Human Security. Paradigm Shift or Hot Air?” International Security, (vol. 26), no. 2, 2001, pp. 87–102.

24) Stephen. M. Walt, "The renaissance of security studies." International studies quarterly, (vol. 35) no.2, 1991, p 216.

25) Ole Wæver, “Securitization and Desecuritization,” in Ronnie D. Lipschutz, (ed), On Security, (New York: Columbia University Press, 1995), p. 65.

26) Ian Manners, European [security] Union: from existential threat to ontological security, (Copenhagen: COPRI, Vol. 42. 2002).

27) Leon Gordenker and Thomas G. Weiss, “Pluralizing Global Governance: Analytical Approaches and Dimensions,” in Leon Gordenker and Thomas G. Weiss, (ed), NGOs, the UN, and Global Governance, (London: Lynne Rienner, 1996), p. 17

28) Giandomenico Majone, “From the Positive to the Regulatory State: Causes and Consequences of Changes in the Mode of Governance,” Journal of Public Policy, (vol.17), no. 2, 1997, p.142

29) Burçak Dolek, « A Neo-Marxist Analysis of the Privatization of Security », Master Thesis, (Ankara: Ihsan Dogramci Bilkent University, August 2014), p.12.

30) Damian Lilly, The Privatization of Security and Peacebuilding (London: International Alert, 2000)

31) Farouk Mawlawi, "New conflicts, new challenges: The evolving role for non-governmental actors." Journal of International Affairs, (vol.46), no. 2, 1993, pp. 391-400.

32) Jörg Raab and H. Binton Milward, “Dark Networks as Problems,” Journal of Public Administration Research and Theory, (vol. 13), no. 4, 2003, p.40.

33) Barrett, Riley. "The Development-Security Nexus: An Exploitative Past and Present." E-International Relations Students.(٢٠١٨)

34) UN High Level Panel, "A more secure world: our shared responsibility." Terrorism, vol.145, no.164, 2004, p. 41.

35) Council of the European Union 9383/17. 2017. “Operationalising the Humanitarian-development Nexus.” Council conclusion. (Accessed July 4, 2019).at https://www.consilium.europa.eu/media/ 24010/nexus-st09383en17.pdf.

36) Comfort Ero, ” Vigilantes, civil defense forces and militia groups: The other side of the privatisation of security in Africa”, Conflict Trends, (Vol. 2000), No. 1, 1 June 2000, pp. 25-29.

37) Sabelo Gumedze, “The private Security Sector in Africa: The 21st Century major causes for Concern “, Institute for Security Studies Monographs, (Vol. 2008), Issue 146, Jul 2008, p. 106

38) Sabelo Gumedge, Elimination of Mercenarism in Africa: A Need for a New Continental Approach (Pretoria: The institute for Security studies, 2008) p55.

39) Sarah Percy, "Regulating the private security industry: a story of regulating the last war." International Review of the Red Cross (vol.94), no. 887, 2012, pp. 941-960.

40) Comolli, Virginia, Boko Haram: Nigeria's Islamist Insurgency, (London: Hurst, 2015).

41) Caroline Varin, op.cit, p.150

42) Allison, Simon. 'Fighting Boko Haram: South African Mercenary Killed in Friendly Fire'. Daily Maverick, 11 March, 2015. (accessed 1 June 2020), https://www.dailymaverick.co.za/article/2015-03-11-fighting-boko-haram-south-african-mercenary-killed-in-friendly-fire/

43) Caroline Varin, op.cit, p.151.

44) Falode, James Adewunmi. "The Nature of Nigeria's Boko Haram War, 2010-2015: A Strategic Analysis", Perspectives on Terrorism, (vol.10), no.1, 2016, pp.41-52.

45) Ibid.

46) Ghosh, Probal K. Somalian piracy: an alternative perspective. Observer Research Foundation, 2010.

47) Kai Chen,& Martin N. Murphy, Small Boats, Weak States, Dirty Money: Piracy and Maritime Terrorism in the Modern World, (New York: Columbia University Press/Hurst Publishers Ltd., 2009) P.288.

48) Scott.,Citadels Monje," Passive Defence Against Pirate Attacks", Australian

49) Journal of Maritime and Ocean Affairs, (vol.3), no.2,2011, pp. 43-56. P.43

50) Affi, L., Elmi, A. A., Knight, W. A., & Mohamed, S., "Countering piracy through private security in the Horn of Africa: prospects and pitfalls". Third World Quarterly, (vol.37), no.5,2016, PP.2-4 .

51) Nicolas Florquin, "Escalation at Sea: Somali Piracy and Private Security Companies", In, Small Arms Survey. Small Arms Survey 2012: Moving Targets. (Cambridge University Press), 2012, p.206.

52) Rita Abrahamsen and Michael Williams, “Golden assemblages: security and development in Tanzania’s gold mines”, in Paul Higate and Mats Utas (eds), Private security in Africa from the global assemblage to the everyday, (London: Zed book,2017) p.22.

53) Avant, D. and V. Haufler, ‘The dynamics of private security practices and their public consequences: transnational organizations in historical perspective’, in J. Best and A. Gheciu (eds), The Return of the Public in Global Governance, (Cambridge: Cambridge University Press, 2014).

54) Baker, A. 2019. “What South Africa Can Teach Us as Worldwide Inequality Grows.” The Times, May 2. Accessed April 2, 2019. https://time.com/longform/south-africa-unequal-country./

55) Sempijja, Norman, and Resego Reamogetse Letlhogile. "Security-development nexus and the securitization of university spaces in the# FeesMustFall protests in South Africa 2016–2018." Africa Review, 2020, p. 1-21.

56) Ibid.

****